

تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)

م.م. أحمد صالح حسن كاظم / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ديالى

المستخلص:

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق ، واستخدمت الدراسة اسلوب المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنتاجي . رافقة الاستعانة بالأسلوب التحليلي الكمي والذي استند الى متغيرين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة على بيانات سنوية غطت المدة (1990-2013) . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام ، واصبحت مستقرة بعد استخدام المعالجات الرياضية للوصول إلى سلسلة مستقرة من خلال أخذ الفرق الأول للوغارتم الطبيعي للسلسلة . وأشارت طريقة (Johnson) إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة ، وظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة (كمؤشر للاستدامة المالية).

المصطلحات الرئيسية للبحث: الإيرادات النفطية، الاستدامة المالية، الموازنة العامة.



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 94 المجلد 22
الصفحات 428-449



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

المقدمة

أن الحديث عن الاستدامة المالية في العراق مرتبط بالحديث عن الإيرادات النفطية لأنها تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة ، إذ تشكل حوالي (90%) من الإيرادات العامة ، وبالرغم من ان جانب الإيرادات في الموازنة العامة يضم في مستوياته عدد من مصادر الإيرادات إلى جانب الإيرادات النفطية منها الإيرادات السيادية المتأتية من فرض الضرائب والرسوم ، او تلك التي يحققها القطاع العام كعوائد لمخرجاته السلعية او الخدمية وهو ما يوحي للوهلة الأولى ان الموازنة العامة تركز على تشكيلة من مصادر الإيرادات ، الا ان الواقع يشير الى هيمنة الإيرادات النفطية على حساب تدني اسهام المصادر الأخرى ، وهو ما يعني ان التباين في الاسهام او التمويل بين مصادر الإيرادات يعد من السمات الأساسية التي تميز تشكيلة الإيرادات العامة ، بالمقابل ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى من حصيلة الإيرادات العامة ، التي جعلت فرص استدامة الوضع المالي في الاقتصاد العراقي تتحقق من الإيرادات النفطية التي تحكمها اشتراطات الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية التي لم تكن مؤاتية دامتاً ، فمن المحتمل تعثر مصدر التمويل الأساس للموازنة العامة الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض كفاءة أدائها، لذا تعد إدارة هذا الإيرادات تحدياً كبيراً يواجه المجتمع ونخبته السياسية لأن ذلك يعني وجوب استغلال تلك الثروة بما تحقق الرفاهية للمجتمع .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الأهمية الكبيرة للإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة وأحد أهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونها مصدراً للموارد الأجنبية ، التي تسهم في تحقيق الاستدامة المالية .

مشكلة الدراسة

رغم الدور الأساسي الذي يمارسه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي إلا ان مسار هذا القطاع في مجال الإنتاج ما زال متذبذب ، وتثير مستويات الإنتاج المتدنية تساؤلات عديدة أهمها ، هل الدولة أوفت بمسؤولياتها المالية تجاه أفراد مجتمعها من خلال تخصيص حصة مناسبة من مواردها للأجيال الحالية والمستقبلية ؟

هدف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف منها :

- 1-تحليل الاستدامة المالية وأهم المؤشرات المستخدمة لقياسها في العراق .
- 2-معرفة مدى مساهمة الإيرادات النفطية في استدامة الوضع المالي في العراق .
- 3-تحديد اتجاه سببية العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق .

فرضية الدراسة

لم تكن لوفرة الموارد المالية المتأتية من الإيرادات النفطية دور في استدامة الوضع المالي في العراق بسبب عدم إدارة تلك الموارد بكفاءة عالية .

الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

الحدود الزمانية للدراسة شملت بيانات سنوية للمدة من (1990-2013) . وتم اختيار هذه المدة لأنها تمثل السنوات التي أعقبت حرب عام (1990) وحرب عام (2003) ، وما ترتب عليها من أحداث وتداخات جوهرية كان لها صدى قوي على طبيعة الواقع الاقتصادي في العراق . ناهيك عن أن هذه المدة شهدت تطورات مهمة على صعيد الإيرادات النفطية والموازنة العامة ، فضلاً عن أن هذه المدة من الكفاية بحيث تسمح بإجراء التحليل القياسي من دون مشاكل .

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهجين ، الاستقرائي لعرض مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها وأهم المؤشرات المستعملة لقياسها ، والاستنتاجي لتحليل دور الإيرادات النفطية في استدامة الوضع المالي . رافقها الاعتماد على الاسلوب الكمي (القياس الاقتصادي) لمحاكاة سلوك العلاقات الاقتصادية .



الإطار العام للدراسة

بهدف الوصول إلى ما تضمنته مشكلة الدراسة واختبار فرضيتها فقد تم تقسيم الدراسة على أربعة أجزاء رئيسية . الجزء الأول يتم فيه تعريف الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها . والجزء الثاني يتناول مؤشرات الاستدامة المالية ، والجزء الثالث يشمل عرض وتحليل دور الإيرادات النفطية في تعزيز استدامة القدرة المالية في العراق وتحليلها للمدة (1990-2013) . والجزء الرابع يقيس تأثير الإيرادات النفطية في الاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013) .

1- مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها

1-1: مفهوم الاستدامة المالية

مفهوم الاستدامة المالية هو أحد المفاهيم المستخدمة في السياسة المالية . ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد له ، فمنهم من ربطه بالتوازن الزمني للمالية العامة ، هذا يعني أن أي عجز في الموازنة يجب أن يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الإيرادات المستقبلية (الطائي وشلال، 2015، 3) ، وربط تعريف آخر الاستدامة المالية بمقدرة الحكومة على تغيير سياساتها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بالديون (البغدادي، 2012، 408) . وهناك من ربط الاستدامة المالية بمبدأ الرفاه الاجتماعي ، أي قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع مراعاة تناسب أسعار هذه الخدمات مع القدرات المالية للمواطنين . ويرد مفهوم رديفاً للاستدامة المالية يسمى الفجوة المالية ويعرفه على أنه الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية (جليدان، 2013، 1) . ولكن يمكن تعريف الاستدامة المالية بشكل عام على أنه الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية .

2-1: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

يعد ارتفاع مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من أكثر العوامل المؤثرة سلباً في استمرار تمتع الدول بالاستدامة المالية . وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول ولعل أهمها الأسواق المالية ومعدلات الفائدة الحقيقية ، ومؤشر الناتج المحلي الحقيقي ، والنفقات والإيرادات العامة (سليمان، 2012، 291) . وتفقد معدلات نمو الإنفاق الحكومي بنسب أعلى من نمو الإيرادات ، وتراجع النمو الاقتصادي ، وارتفاع الفائدة الحقيقية في المستقبل إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وارتفاع إمكانية فقدانها لملاءتها المالية . فالدول التي يكون نسبة دينها العام من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع ، تكون أكثر عرضة لاضطرابات السوق ، كتغير أسعار الفائدة وتغير الفارق بين أسعار الشراء وأسعار بيع السندات الحكومية . فلا يمكن اعتبار السياسة المالية مستدامة إذا تضمنت تراكم مفرط للدين العام (الطائي وشلال، 2015، 4) . بالإضافة إلى ذلك تتطلب الاستدامة تجنب الزيادة المفرطة للالتزامات الحكومية ، لما تشكله من عبء على أجيال المستقبل . فالجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي ولهذا تأثير سلبي على العدالة الاجتماعية بين الأجيال وذلك لأنه يجب على الأجيال في المستقبل الاستغناء عن جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض . فقيام الدولة بالاستقراض اليوم سيؤدي إلى تحويل الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر . أي أن على الأجيال في المستقبل التخلي عن جزء من استهلاكهم الشخصي لأجيال الوقت الحاضر . فضلاً عن ذلك يجب عليهم تحمل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل . فلذلك يجب على الدول التفكير في الأمد الطويل عند اللجوء إلى الاقتراض لما في ذلك من تأثير في مستقبل الأجيال القادمة . أي أن الأجيال الحالية ستعيش على تكلفة الأجيال المستقبلية (جليدان، 2013، 2) .



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للفترة [1990-2013]

2- قواعد المالية العامة التي تستهدف الاستدامة المالية

تتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يأتي (البغدادي، 2012، 424):

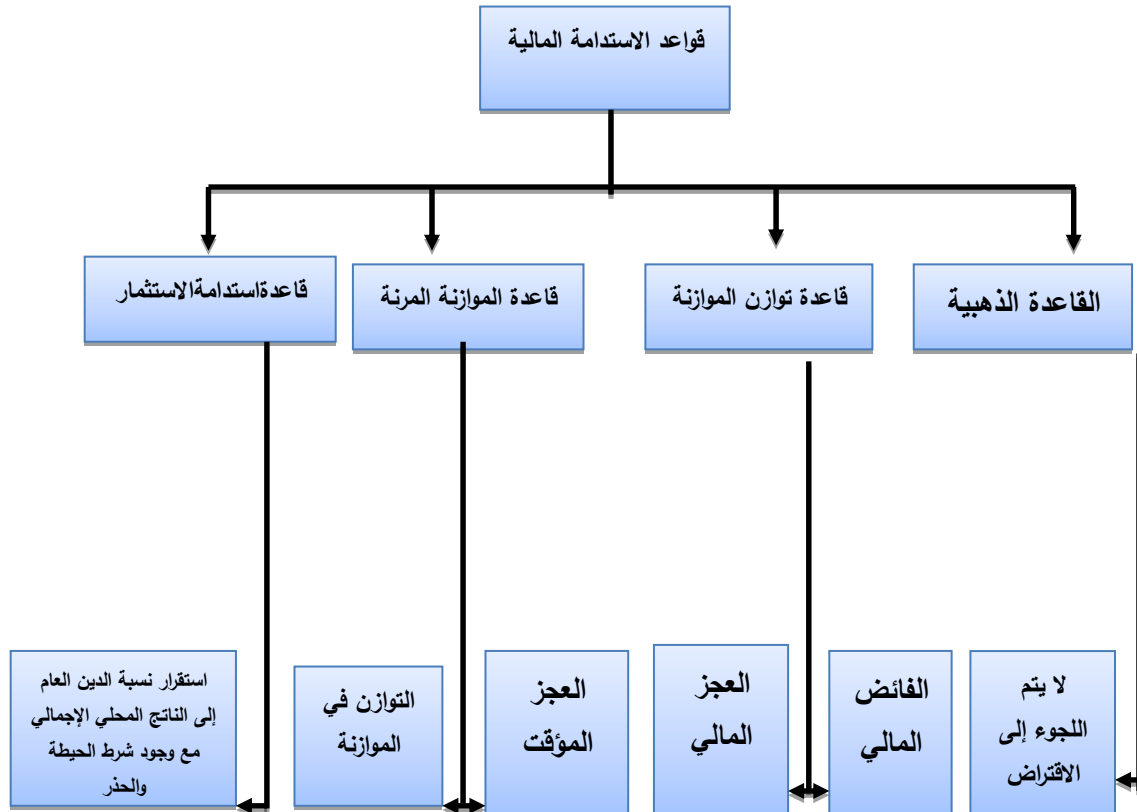
1-2-1: **القاعدة الذهبية** (Golden Rule): بمقتضى هذه القاعدة ، لا يتم اللجوء للإفراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية ، بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.

2-2-1: **قاعدة توازن الموازنة** (Balanced Budget Rule): تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف استثنائية يزول بزوالها ، ومن ثم لا يعد تحقيق الموازنة العامة شرطاً في أوقات الركود ، على أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية (Business cycle) ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي .

3-2-1: **قاعدة الموازنة المرنة** (Flexible Budget Rules): يسمح للحكومة في ظل هذه القاعدة تحقيق عجز مؤقت في الموازنة في حدود معينة ، مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلاله العودة مرة أخرى إلى وضع التوازن في الموازنة .

4-2-1: **قاعدة استدامة الاستثمار** (Investment Sustainability Rule): تشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية ، وتتحدد هذه النسبة وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة لأخرى . ولتوضيح أكثر حول قواعد الاستدامة المالية انظر المخطط الآتي:

مخطط (1) قواعد الاستدامة المالية



المصدر: سماقه بي، ايوب انور حمد، وبداوه بي، سردار عثمان، 2015، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 77-92.



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

3- مؤشرات الاستدامة المالية في العراق

سيتم تحليل الاستدامة المالية في العراق وفقاً للمعايير التي أقرتها المؤسسات الدولية من خلال عدة مؤشرات تركيبية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يأتي:

3-1: مؤشر نسبة الدين العام الداخلي للنتائج المحلي الإجمالي

يعد من المؤشرات التي تعطي صورة إجمالية لعبء الدين العام الداخلي (الطائي وشلال، 2015، 6) وقد تم الاعتماد عليه كأساس للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وفقاً لمعاهدة (مايسترخت) عام (1992) إذ تشترط المعاهدة ألا تزيد نسبة الدين العام الداخلي عن (60%) من الناتج المحلي الإجمالي، فتجاوز النسبة يعد مؤشراً على دخول الدولة في أزمة مديونية بينما يمثل معياراً للمراقبة والإشراف بالنسبة لمجموعة دول غرب ووسط إفريقيا (WAEMU, CEMA) في ألا تزيد نسبة الدين العام ككل للناتج المحلي الإجمالي عن (70%) (البغدادي، 2010، 414). وإن انخفاض قيمة هذا المؤشر تدل على قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه (الطائي وشلال، 2015، 6). ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذا المؤشر بعدم الاستدامة في الحالات الآتية (البغدادي، 2012، 416):

- 1- إذا ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي في الدولة عن نظيرتها في دول أخرى .
 - 2- إذا أسفرت نسبة الدين للناتج المحلي عن معدلات أعلى من معدلاتها التاريخية .
 - 3- إذا كان الحفاظ على استقرار نسبة الدين للناتج المحلي يحتاج إلى تغيير كبير في السياسات المالية . ويبين الجدول (1) نسبة تطور الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي:
- جدول (1) الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2013) (مليون دينار)

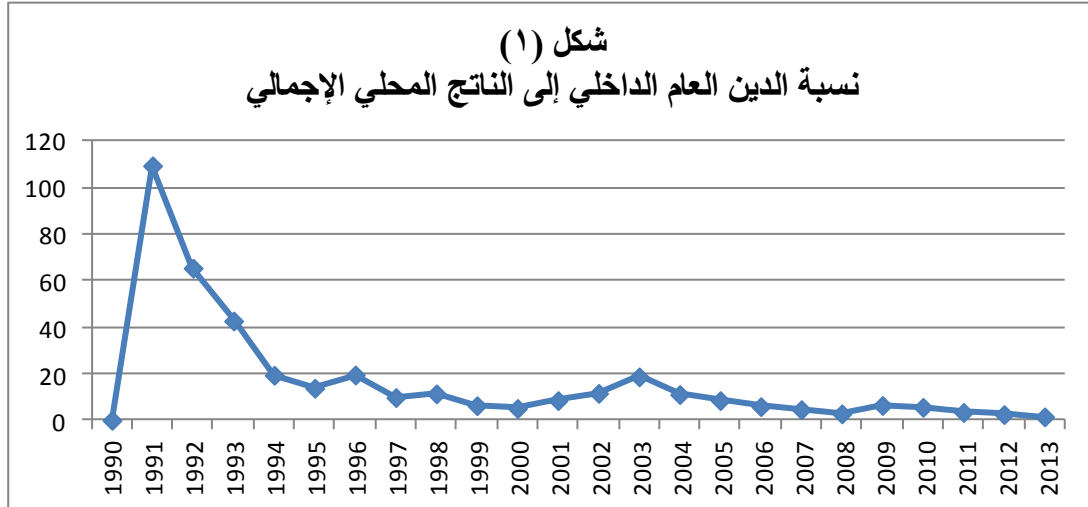
السنوات	مجموع الدين العام الداخلي (1) Total of Public Deebt	الناتج المحلي الإجمالي (2) GDP Current Prices	نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي % (3)
1990	-	55926.5	-
1991	46473	42451.6	109.4
1992	75318	115108.4	65.4
1993	137596	321646.9	42.7
1994	323242	1658325.8	19.4
1995	926988	6695482.9	13.8
1996	1270646	6500924.6	19.5
1997	1479306	15093144.0	9.8
1998	1965807	17125847.5	11.4
1999	2205019	34464012.6	6.3
2000	2585887	50213699.9	5.1
2001	3552885	41314568.5	8.5
2002	4798584	41022927.4	11.6
2003	5543684	29585788.6	18.7
2004	5925061	53235358.7	11.1
2005	6255578	73533598.6	8.5
2006	5645390	95587954.8	5.9
2007	5193705	111455813.4	4.6
2008	4455569	157026061.6	2.8
2009	8434049	130643200.4	6.4
2010	9180806	162064565.5	5.6
2011	7446859	217327107.4	3.4
2012	6547519	254225490.7	2.5
2013	4255549	271091777.5	1.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

- العمود (1 و2) البنك المركزي العراقي ، النشرات السنوية ، اعداد مختلفة للمدة (1990-2013) .
- تم احتساب الدين العام المحلي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العمود (3) باستخدام الصيغة الآتية:
(الدين العام المحلي بالأسعار الجارية ÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100).
ولإلقاء نظرة تفصيلية أكبر على نسبة تطور الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي، فقد تم إعداد الجدول (1) الذي يعطي تصور واضح لإجمالي عبء الدين العام الداخلي العراقي. حيث يلاحظ من الاطلاع على الجدول (1) ارتفاع نسبة الدين العام الداخلي للناتج المحلي الإجمالي لعام (1991) حيث بلغ (109.4%)، حيث انخفض ليصل إلى (18.7%) عام (2003) ، بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الداننة من جراء احتلالها للسافر من اجل تخفيض حجم الديون المستحقة على العراق والتي تشكل عبءة أمام جهود الأعمار وإنعاش الاقتصاد العراقي المنهار، أما الدين العام الداخلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تراجعاً منتظماً وكبيراً خلال المدة (2003-2013)، إذ انخفضت هذه النسبة من (18.7%) عام (2003) إلى (1.5%) عام (2013) ، ويعزى ذلك بشكل أساسي للسياسات المالية التي أتبعها العراق بعدم التوسع الكبير في الإنفاق العام خلال فترة ارتفاع أسعار النفط الخام مما أدى إلى حدوث طفرة في الإيرادات النفطية لا يستهان بها ، واستخدام جزء من هذه الإيرادات في أطفاء جزء كبير من الدين العام الداخلي . وعموماً ان الدين العام يشكل تهديداً مستقبلياً لسياسة الدولة المالية ، كما ان فوائد الدين تمثل أحد الضغوط على الموازنة العامة ويجب السعي نحو إعادة جدولة هذا الدين وأساليب ادارته ومصادر التمويل ولا يتم اللجوء إليه إلا في حالة إذا كان قيمة مضافة على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يحصل في حالة توجيه الدين العام نحو الاستثمار الذي من شأنه حفز الانتاج . وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالشكل الآتي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2-3: مؤشر الفجوة الضريبية

يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة السياسة الضريبية على استهداف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية ، وعلى ذلك فان نسبة الضريبة للناتج المحلي الإجمالي المستهدفة هي : نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج الحقيقي) × نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (سليمان، 2012، 293) . وسيتم الاعتماد على هيكل الإيرادات العامة للتعبير عن هذا المؤشر في العراق ، لتوضيح درجة تأثير وفعالية الإيرادات الضريبية في تكوين مجموع الإيرادات ، ومن خلال الجدول الآتي:



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

جدول (2) هيكل الإيرادات العامة ومعدل نموها في العراق للمدة (1990-2013) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات الضريبية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات النفطية	معدل النمو السنوي %	الإيرادات الأخرى	معدل النمو السنوي %	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة %
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	
1990	915	-	4110	-	3466	-	8491	-	10.8
1991	411	(55.1)	1965	(52.2)	1852	(46.6)	4228	(50.2)	9.7
1992	578	40.6	2191	11.5	2278	23.0	5047	19.4	11.5
1993	1300	124.9	2869	30.9	4828	111.9	8997	78.3	14.4
1994	3436	164.3	4981	73.6	17242	257.1	25659	185.2	13.4
1995	13641	297.0	27195	446.0	66150	283.7	106986	317.0	12.8
1996	29699	117.7	57705	112.2	90609	37.0	178013	66.4	16.7
1997	72264	143.3	199890	246.4	138383	52.7	410537	130.6	17.6
1998	129081	78.6	169023	(15.4)	222326	60.7	520430	26.8	24.8
1999	229548	77.8	234649	38.8	254868	14.6	719065	38.2	31.9
2000	328113	42.9	458157	95.3	346764	36.1	1133034	57.6	29.0
2001	460895.5	40.5	580160.7	26.6	248190	(28.4)	1289246	13.8	35.7
2002	593678	28.8	1020022	75.8	240885	(2.9)	1854585	43.9	32.0
2003	349	(99.9)	1841458	80.5	304539	26.4	2146346	15.7	0.1
2004	159644	45643.3	32627203	1671.8	195892	(35.7)	32982739	1436.7	0.5
2005	495282	210.2	39480069	21.0	527539	169.3	40502890	22.8	1.2
2006	591229	19.4	46534310	17.9	1930006	265.9	49055545	21.1	1.2
2007	1228336	107.8	51701300	11.1	1669815	(13.5)	54599451	11.3	2.2
2008	985837	(19.7)	75358291	45.8	3908054	134.0	80252182	47.0	1.2
2009	3334809	238.3	48871708	(35.1)	3002836	(23.2)	55209353	(31.2)	6.0
2010	1503516	(54.9)	60131401	23.0	8543306	184.5	70178223	27.11	2.2
2011	1783593	18.6	103061762	71.3	3962037	(53.6)	108807392	55.0	1.6
2012	2633357	47.6	111326166	8.0	5857701	47.8	119817224	10.1	2.1
2013	2876856	9.2	105695624	(5.0)	5267596	(10.0)	113840076	(4.9)	2.5

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1 و3 و5 و7) جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (1990-2013).
- تم احتساب معدلات النمو السنوي في العمود (2 و4 و6 و8) بموجب الصيغة الآتية (القرشي، 2001، 236):
(نسبة التغير السنوي للإيراد المتوقع في السنة الحالية ÷ نسبة الإيراد المتوقع في السنة السابقة - 1) × 100.
- تم احتساب الإيرادات الضريبية نسبة من الإيرادات العامة في العمود (9) بموجب الصيغة الآتية: (الإيرادات الضريبية ÷ الإيرادات العامة بالأسعار الجارية × 100).
- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.

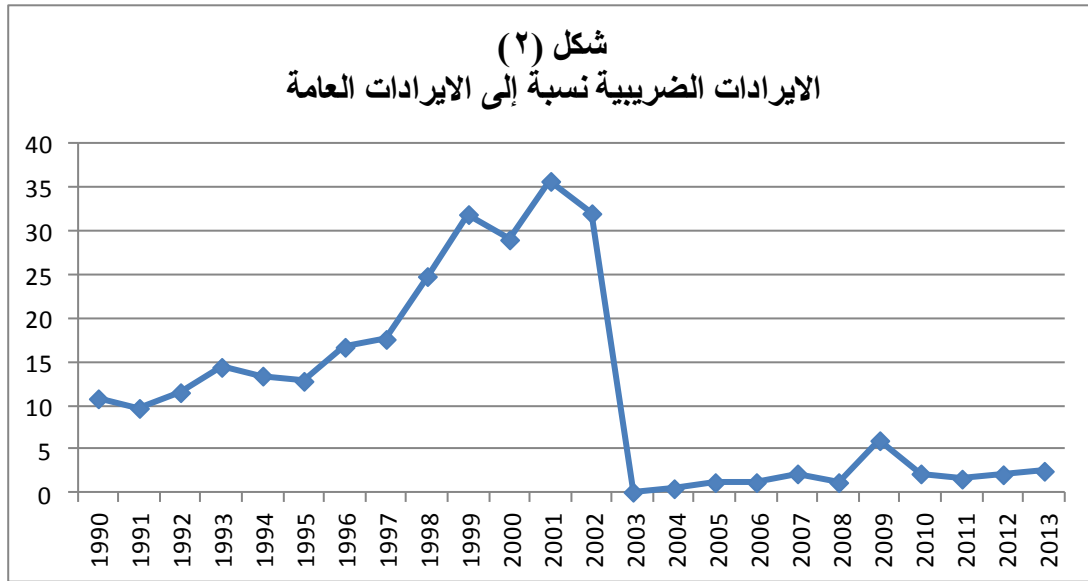
يمكن توضيح تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة البحث من خلال الجدول (2) إذ توضح البيانات المذكورة في الجدول الإيرادات الضريبية بالأسعار الجارية والتي نلاحظ أنها انخفضت عام (1991)، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (55.1%) مع قيمة بلغت (411) مليون دينار، وقد كانت نسبة الضرائب في تلك المدة حوالي (10.8% و9.7%) من إجمالي الإيرادات العامة، ويعزى ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأوضاع الأمنية فضلاً عن توقف النشاط الاستثماري للقطاع الخاص، أما في عام (1992)، فقد شهدت الإيرادات الضريبية زيادة ملحوظة إذ بلغت (578) مليون دينار واستمرت بالتزايد لتصل إلى (29699) مليون دينار عام (1996)، ووصلت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة إلى (16.7%)، أما بعد استقرار الوضع الأمني وأثناء مدة العقوبات الدولية ازدادت أهمية الضرائب بسبب تراجع الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام (2001)، إلى (460895.5) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (40.5%) أما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة فبلغت (35.7%) وقد تراجعت حصيلة الضرائب بالأسعار الجارية عام (2003)، إلى (349) مليون دينار، بسبب ظروف الحرب وتدهور الوضع الأمني وتدمير البنى التحتية



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة العالية في العراق للمدة [1990-2013]

الأمر الذي صعب تحصيل الضرائب ، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب بلغ (99.9%) ، أما نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة فقد كانت بنسبة (0.1%) ، واستمرت حصيلة الضرائب بالتذبذب ضمن مستويات متواضعة دون أن تحقق أي أهمية تذكر إلى المجموع الكلي للإيرادات العامة حتى بلغت أعلى مستوى لها في سنة (2009) بمقدار (3334809) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (238.3%) ، أما نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة فقد بلغت (6.1) لتلك السنة ، أما في عام (2010) ، فقد عادت الإيرادات الضريبية إلى الانخفاض بمعدل (1503516) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب وصل إلى (54.9%) ، وبلغت نسبة الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة إلى (2.2%) . خلاصة القول يمكن ملاحظة ضعف دور الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإيرادات العامة مع انخفاض حاد لها بالمقارنة مع الحجم الكبير للإيرادات النفطية في تغذية الموازنة العامة ، وهذا يعود إلى جملة من الأسباب أهمها:

- 1- افتقار الواقع العراقي إلى آلية للتحاسب الضريبي المتطور يحقق مبدأ الوضوح والشفافية.
- 2- عدم وجود ملاك مؤهل علمياً وعملياً للقيام بعملية التحاسب الضريبي.
- 3- التعديلات التشريعية التي ظهرت خلال مدة الدراسة منحت المكلف المزيد من الاعفاءات الضريبية من جهة واتجهت إلى تخفيض السعر الضريبي لضرائب الدخل من جهة ثانية ، بل والغت العديد من الرسوم الكمركية.
- 4- ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي.
- 5- عدم دقة حصر المكلفين ، إذ لاتزال العديد من الاوعية خارج نطاق الفرض والتحاسب الضريبي. وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته الإيرادات الضريبية نسبة إلى الإيرادات العامة في العراق بالشكل الآتي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

3-3 مؤشر العجز الأولي:

يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة (البغدادى، 2012، 420)، وذلك واضح في الجدول الآتي:



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة العالية في العراق للمدة [1990-2013]

جدول (3) فائض (عجز) الموازنة العامة ومعدل النمو ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990-2013) (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة (1)	النفقات العامة (2)	الفائض/العجز (3)	معدل النمو السنوي % (4)	عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي % (5)
1990	8491	14179	(5688)	-	(10.2)
1991	4228	17497	(13269)	133.3	(31.3)
1992	5047	32883	(27836)	109.8	(24.2)
1993	8997	68954	(59957)	115.4	(18.6)
1994	25659	199442	(173783)	189.8	(10.5)
1995	106986	690784	(583798)	235.9	(8.7)
1996	178013	542542	(364529)	(37.6)	(5.6)
1997	410537	605802	(195265)	(46.4)	(1.3)
1998	520430	920501	(400071)	104.9	(2.3)
1999	719065	1033552	(314487)	(21.4)	(0.9)
2000	1133034	1498700	(365666)	16.3	(0.7)
2001	1289246	2079727	(790481)	116.2	(1.9)
2002	1854585	3226927	(1372342)	73.6	(3.3)
2003	2146346	1982548	163798	(111.9)	0.6
2004	32982739	32117491	865248	428.2	1.6
2005	40502890	26375175	14127715	1532.8	19.2
2006	49055545	38806679	10986566	(27.5)	10.7
2007	54599451	39031232	15568219	51.9	14.0
2008	80252182	59403375	20848807	33.9	13.4
2009	55209353	52567025	2642328	(87.3)	1.9
2010	70178223	70134201	44022	(98.3)	0.03
2011	108807392	78757666	30049726	68160.7	13.5
2012	119817224	105139576	14677648	(51.1)	5.8
2013	113840076	119127556	(5287480)	(136.0)	(1.9)

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1 و 2 و 3) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، اعداد مختلفة للمدة (1990-2013).
- تم احتساب معدل النمو السنوي في العمود (4) بموجب الصيغة الآتية (القرشي، 2001، 236):
(نسبة العجز المتحقق في السنة الحالية ÷ نسبة العجز المتحقق في السنة السابقة - 1) × 100.
- تم احتساب عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العمود (5) بموجب الصيغة الآتية:
(عجز الموازنة ÷ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية × 100).
- الأرقام ما بين قوسين تعني سالبة.

تعتبر الموازنة العامة عن مدى الاستدامة المالية للدولة، إذ أنها توضح نتيجة المركز المالي للحكومة في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات، ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال فترة البحث بالاستعانة بالجدول (3) الذي يوضح ازدياد عجز الموازنة العامة بالأسعار الجارية ليصل إلى (13269) مليون دينار عام (1991)، عنه في عام (1990)، بمعدل نمو بلغ (133.3%) كما كانت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (31.3%)، فيما ارتفعت قيمة العجز بالأسعار الجارية لسنة (1992) إلى (27836) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (109.8%)، في حين كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (24.2%)، وكان ذلك بسبب تزايد حجم النفقات العامة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. كما ارتفع مقدار العجز في السنوات التالية بالأسعار الجارية ليصل إلى (364529) مليون دينار عام (1996)، بمعدل نمو سلبي بلغ (37.6%)، فيما كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (-5.6%)، أما في عام (1997)، انخفض معدل العجز بالأسعار الجارية ليصل إلى (195265) مليون دينار،

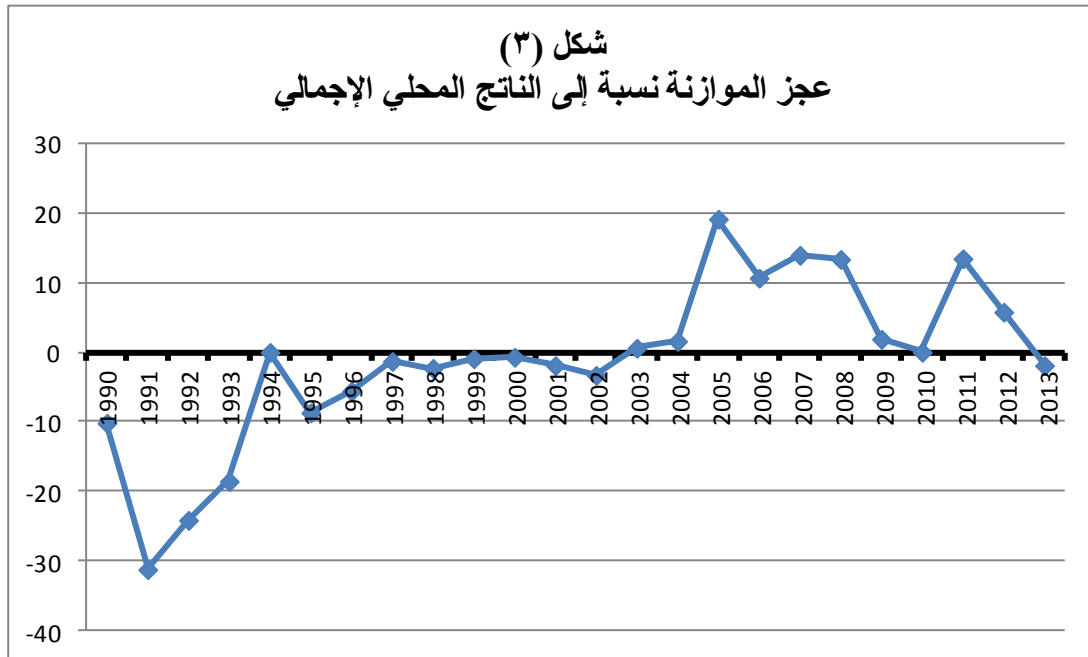


تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

إذ حقق معدل نمو سالب وصل إلى (-46.4%)، أما قيمة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (1.3%) وكان سبب هذا التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة، أما عام (1998)، ارتفع نسبة العجز في الموازنة العامة ليبلغ (-400071) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (104.9). وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة العقود الدولية حتى وصلت قيمة العجز عام (2002)، إلى (-1372342) مليون دينار، بمعدل نمو (73.6%) وفيما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (3.3%)، ومما يجدر ذكره إن العراق في تلك الفترة لجا إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي اعتبره احد المصادر الرئيسية لتمويل العجز الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي حدوث آثار سلبية على الاقتصاد العراقي. وبعد حرب عام (2003)، ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق شهدت العوائد النفطية العراقية زيادة ملحوظة، الأمر الذي أدى إلى تزايد حصيلة الإيرادات العامة في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي، وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة اكبر من الزيادة في حجم النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فوائض في الموازنة وصلت عام (2003) و(2004)، إلى (865348 و163798) على التوالي، بمعدل نمو بلغ (111.9% و428.2%)، فيما بلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (116.5% و193.6%). استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة لتحقق عام (2005) (14127715) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (1532.8%)، أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فوصلت إلى (19.2%) وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة ولاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة.

كما حققت الموازنة العامة أعلى فائض بالأسعار الجارية وصل سنة (2008)، إلى (20848807) مليون دينار بمعدل نمو (33.9%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت (13.4%) وكما ذكرنا سابقاً فإن سبب الفائض هو زيادة أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت أسعار النفط الخام لتبلغ عام (2008)، أعلى مستوى لها، وفي عام (2009)، تراجع معدل الفائض عما كان عليه في السنة السابقة ليصل إلى (2642328) محققاً نمواً سنوياً سلباً قدره (-87.3%) فيما كانت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي (1.9%)، إن سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، أما في عام (2010) عاد الفائض إلى الانخفاض بمقدار (44022) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (-98.3%) في تلك الفترة.

يتضح أن حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت وما زالت قد ارتبطت وبشكل رئيس بالإيرادات النفطية، والتي تتحدد في ضوء أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي)، لذلك فالأزمات المالية على اختلاف مسبباتها وان كانت تحدث في الأسواق المالية العالمية، ستؤثر على وضع الاقتصاد العالمي من حيث حالات الركود المرافقة لها مما سيعكس أثره على أسعار النفط العالمية وبالتالي تأثر الموازنة العراقية، أن حالات الفائض والتي تحققت بعد عام (2003)، قد لا تشير إلى تحسن الأحوال، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز معين (وان كان التقدير يعتمد على سعر أدنى من السعر الحالي للنفط الخام) وعند الشروع بتنفيذ بنود الإنفاق قد تبرز صعوبات تعيق التنفيذ الأمر الذي يعطل إنجاز أغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض في الموازنة والتي غالباً ما تكون ناجمة عن بطء التنفيذ في الإنفاق العام، لا سيما الاستثماري. وبشكل عام يتضح من الجدول رقم (3) أن هناك تزايداً مستمراً في كل من النفقات والإيرادات العامة خلال مدة محل الدراسة. ويمكن رصد تلك المدة على مرحلتين زمنيتين الأولى من عام (1990-2002) حيث يلاحظ أن نمو النفقات العامة فيها كانت أعلى من نمو الإيرادات العامة مما أدى إلى تزايد العجز الكلي واستمراره وتزايد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي. والمرحلة الثانية (2003-2013) حيث يلاحظ تحقيق الموازنة العامة فوائض في اغلب الاعوام، ولكن هذه الفوائض المتحققة تشير إلى ان النفقات العامة الفعلية تنمو بمعدل اقل من الإيرادات العامة الفعلية. وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالشكل الآتي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

4- الإيرادات النفطية وعلاقتها باستدامة الوضع المالي في العراق:

تؤدي الإيرادات النفطية دوراً مهماً في استدامة الوضع المالي في العراق عن طريق تمويل الموازنة العامة، ولمعرفة هذا الدور هناك معياران يستخدمان لرصد دور الإيرادات النفطية في تعزيز الوضع المالي، الأول هو نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة، والثاني هو نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الصادرات، واللذان يعكسان درجة الاعتماد على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة.

المعيار الأول: نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة:

سيتم التركيز زمنياً على المدة (1990-2013) وهي من الكفاية لتقييم دور الإيرادات النفطية وعلاقتها بالوضع المالي وتعزيزه. إذ يوضح الجدول (5) نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة:

جدول (5) الإيرادات النفطية ونسبتها إلى الإيرادات العامة (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	الإيرادات الضريبية (2)	الإيرادات الأخرى (3)	مجموع الإيرادات (4)	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة % (5)
1990	4110	915	3466	8491	48.4
1991	1965	411	1852	4228	46.5
1992	2191	578	2278	5047	43.4
1993	2869	1300	4828	8997	31.9
1994	4981	3436	17242	25659	19.4
1995	27195	13641	66150	106986	25.4
1996	57705	29699	90609	178013	32.4
1997	199890	72264	138383	410537	48.6
1998	169023	129081	222326	520430	32.4
1999	234649	229548	254868	719065	32.6
2000	458157	328113	346764	1133034	40.4
2001	580160.7	460895.5	248190	1289246	45.0
2002	1020022	593678	240885	1854585	55.0



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

2003	1841458	349	304539	2146346	85.7
2004	32627203	159644	195892	32982739	98.9
2005	39480069	495282	527539	40502890	97.4
2006	46534310	591229	1930006	49055545	94.9
2007	51701300	1228336	1669815	54599451	94.7
2008	75358291	985837	3908054	80252182	93.9
2009	48871708	3334809	3002836	55209353	88.5
2010	60131401	1503516	8543306	70178223	85.7
2011	103061762	1783593	3962037	108807392	86.0
2012	111326166	2633357	5857701	119817224	92.9
2013	105695624	2876856	5267596	113840076	92.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1 و 2 و 3 و 4) جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2013-1990).
- تم احتساب الإيرادات النفطية نسبة من الإيرادات العامة في العمود (5) بموجب الصيغة الآتية: (الإيرادات النفطية ÷ مجموع الإيرادات بالأسعار الجارية × 100).

من الجدول (5) يمكن التركيز على الملاحظات الآتية:

1- نلاحظ إن حصيلة الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية تراجعت إلى (1965) مليون دينار عام (1991)، إذ بلغت معدل نمو سنوي سالب بلغ (52.2%)، وكان ذلك بسبب العقوبات الدولية وحرب الخليج الثانية وعمليات الدمار التي طالت المنشآت النفطية أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة قد بلغت معدل (46.5%)، وكانت النسبة منخفضة بسبب تراجع الإيرادات العامة لنفس المدة المذكورة.

2- أدى استئناف تصدير النفط بموجب مذكرة التفاهم إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية في عامي (1996) و(1997)، فقد عادت الإيرادات النفطية إلى الارتفاع من (57705 إلى 199890) مليون دينار بالأسعار الجارية على التوالي، بمعدل نمو سنوي بلغ (112.2% و 246.4%) على التوالي في حين ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة لتصل إلى (32.4% و 48.6%) لتلك الفترة.

3- أدت الأزمة الآسيوية في عام (1998) إلى انخفاض الإيرادات النفطية إلى (169023) مليون دينار، بسبب انخفاض أسعار النفط الخام.

4- شهد عام (2003) وبعد رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية حيث وصلت إلى (1841458) مليون دينار، وارتفعت حصيلة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (85.7%)، بسبب تزايد صادرات النفط، كما شهدت الإيرادات النفطية ارتفاع في عام (2004) ليصل إلى (32627203) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (1671.8%)، كما شهدت الإيرادات النفطية نسبة مساهمة من الإيرادات العامة تزايداً ملحوظاً حيث وصلت إلى (98.9%)، وذلك بسبب زيادة الأسعار النفطية ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية.

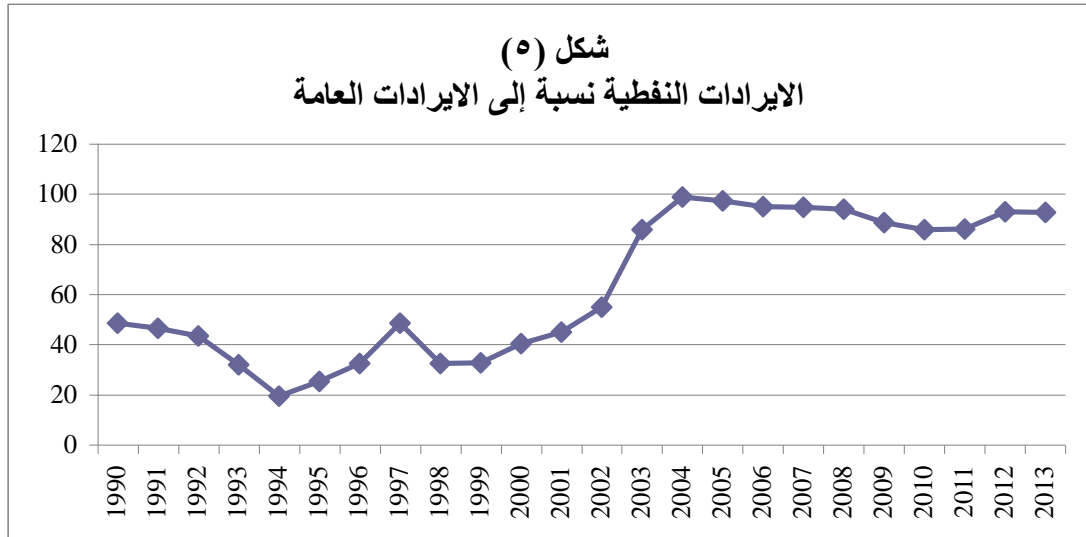
5- سجلت الإيرادات النفطية أعلى مستوى لها في عام (2008)، إذ بلغت (75358291) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ (45.8%)، أما كانت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت (93.9%)، أما في عام (2009) فقد حققت الإيرادات النفطية بالأسعار الجارية انخفاضاً وصل إلى (48871708) مليون دينار بسبب انخفاض الأسعار النفطية إذ حققت معدل نمو سنوي سالب وصل إلى (35.1%) كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة إلى (88.5%)، إن سبب هذا التراجع كان نتيجة لانخفاض أسعار النفط بفعل الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في تلك المدة والتي توضح مدى انعكاس الوضع الخارجي على الاقتصاد المحلي للبلد النفط، أما في عام (2010)، فقد شهدت الإيرادات النفطية تزايداً ملحوظاً إذ بلغت (60131401) مليون دينار بسبب الزيادة الملحوظة في أسعار النفط الخام بمعدل نمو بلغ (23.0%)، أما نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة فقد بلغت نسبة (85.7%).

6- ظلت الإيرادات المالية المتأتية من عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الأول في سلم الإيرادات العامة للدولة طيلة مدة الدراسة. ومن المتوقع استمرار بقاء الإيرادات النفطية في موقع الصدارة والتأثير في الاقتصاد العراقي خلال السنوات القادمة، في ظل التحسن المستمر في القدرات الانتاجية للقطاع النفطي إلى جانب تنفيذ ما تم توقيعه من العقود مع الشركات الأجنبية لزيادة كمية الإنتاج والصادرات.



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة العالية في العراق للمدة [1990-2013]

7- إن أهم مخاطر اعتماد الإيرادات العامة على النفط يشكل أساس ينجم عنه تذبذب حصيلة الإيرادات العامة، إذ إن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم زيادة عجز الموازنة العامة كما أنه بوجود النفط كمورد أساسي لتمويل الموازنة العامة سيؤدي إلى تراجع أهمية الإيرادات الأخرى ولا سيما الضرائب، فضلاً عن ذلك فإن احتمال تراجع كمية الإنتاج لأي سبب داخلي سوف يزيد من مشكلة قلة الإيرادات العامة. وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته الإيرادات النفطية كنسبة إلى إجمالي الإيرادات العامة في العراق بالشكل الآتي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

المعيار الثاني: نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الصادرات:

يوضح هذا المعيار درجة اعتماد الدولة على الإيرادات النفطية ومن ثم دورها في تمويل الموازنة العامة، ويعتمد حساب هذا المعيار على تقدير قيمة نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الصادرات، وذلك واضح في الجدول الآتي:

جدول (6) الإيرادات النفطية ونسبتها إلى إجمالي الصادرات (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات النفطية (1)	إجمالي الصادرات (2)	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الصادرات % (3)
1990	4110	4305.4	95.4
1991	1965	2019.0	97.2
1992	2191	2258.4	97.0
1993	2869	3112.0	92.2
1994	4981	5067.8	98.2
1995	27195	27555.0	98.7
1996	57705	58300.6	98.9
1997	199890	199945.23	99.9
1998	169023	169092.38	99.9
1999	234649	234752.72	99.9
2000	458157	458240.05	99.9
2001	580160.7	580253.93	99.9
2002	1020022	1020085.33	99.9
2003	1841458	1841507.77	99.9
2004	32627203	32627239.22	99.9
2005	39480069	39480103.09	99.9
2006	46534310	46534359.78	99.9
2007	51701300	51919683.8	99.5



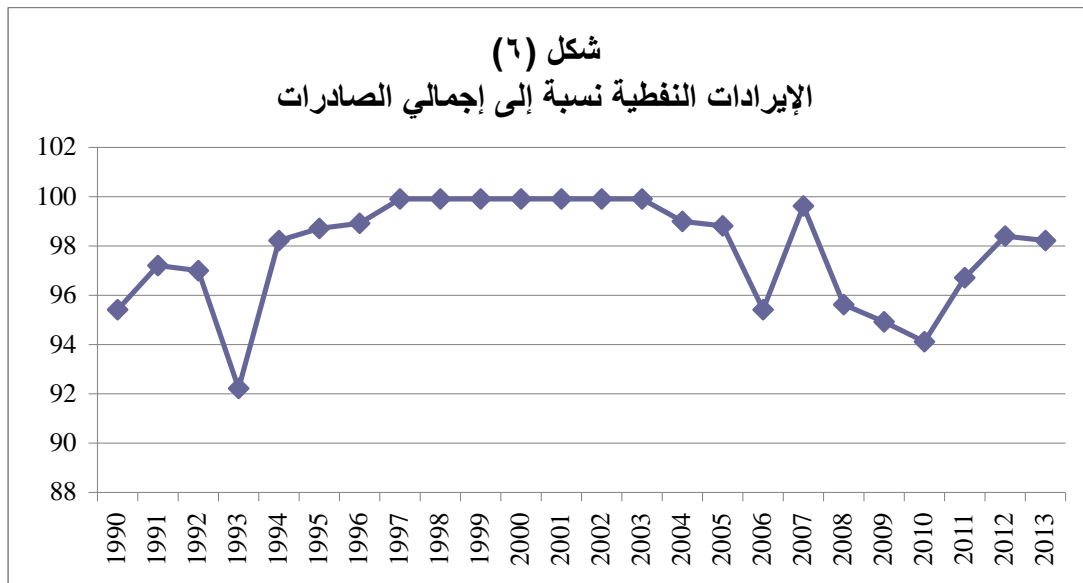
تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للفترة [1990-2013]

2008	75358291	75598653.4	99.6
2009	48871708	49036034.4	99.6
2010	60131401	60366535.7	99.6
2011	103061762	103323591.5	99.7
2012	111326166	114762516.5	97.0
2013	105695624	106097840.8	99.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- العمود (1) جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للفترة (1990-2013).
- العمود (2) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، النشرات الإحصائية السنوية.
- تم احتساب الإيرادات النفطية نسبة إلى إجمالي الصادرات في العمود (3) بموجب الصيغة الآتية:
(الإيرادات النفطية ÷ إجمالي الصادرات × 100).
- من الجدول (6) يمكن التركيز على الملاحظات الآتية:

- هيمنة الإيرادات النفطية على إجمالي الصادرات طيلة مدة الدراسة إذ بلغت بمعدل (98%) .
- الأعوام التي تلت حرب (1990) أزمة الخليج فقد انخفضت الإيرادات النفطية بشكل كبير، بسبب انخفاض كميات النفط المصدرة بالدرجة الأساس، صاحبه هبوط اسعار النفط، لكن انخفاض الكميات المصدرة كانت أشد.
- أدى قبول الحكومة العراقية آنذاك بمذكرة النفط مقابل الغذاء (مذكرة التفاهم) بعد عام (1996) إلى زيادة قيمة الصادرات بشكل تدريجي حتى وصلت عام (1997) إلى (199945.23) مليون دينار، بينما الإيرادات النفطية كنسبة من إجمالي الصادرات فقدت بـ (99.9).
- أما المدة التي تلت عام (2003) فتميزت بارتفاع قيمة الصادرات، باستثناء أعوام (2007 و2008 و2009) بسبب الأزمة المالية العالمية عام (2008)، والصادرات فقد سجلت أعلى قيمة لها عام (2012) حيث بلغت (114762516.5). بسبب ارتفاع اسعار النفط، والتحسين النسبي في الوضع الأمني.
- إن إيرادات النفط الخام في العراق أصبحت مصطلح مرادف إلى إجمالي الصادرات، وبدلالة نسبتها من إجمالي الصادرات، وستظل لوقت غير قريب، فليس من السهل على الدولة بعد الخراب الذي لحق بها بسبب الحروب والحصار الاقتصادي خفض الاعتماد على الإيرادات النفطية واحلال المنتجات الصناعية مثلاً أو الزراعية محل الإيرادات النفطية في المستقبل المنظور، على الرغم المقومات الصناعية والزراعية الكبيرة التي يمتلكها العراق، بسبب تفشي الفساد المالي والإداري في معظم مفاصل اقتصاد الدولة، فضلاً عن غياب سياسة اقتصادية واضحة ورصينة، هذا بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي تعيشه الدولة. وبالإمكان عرض المسار الذي اتخذته الإيرادات النفطية كنسبة إلى إجمالي الصادرات في العراق بالشكل الآتي:



المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).



5- النموذج القياسي المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج:

تعد بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وغالبا ما تكون السلاسل الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary) ومن ثم فإن النتائج التي نحصل عليها من معادلة الانحدار والتقدير غالبا ما تكون زائفة (Spurious regression) أي لا معنى لها، من ناحية أخرى إذا ما تبين إن السلسلة الزمنية غير ساكنة فإنه لا يمكن استخدام مقدراتها في التنبؤ. فمن الضروري على الباحث أن يقوم بمعالجة السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية الاختبار من أجل إزالة أي تشوهات أو تباينات أو عدم اتساق فيها ومن ثم تحويلها إلى حالة السكون ومن ثم الحصول على تقديرات دقيقة وصحيحة (العلي، 2012، 63). نتيجة لذلك فقد أولت النماذج القياسية الكلية الحديثة أهمية بالغة للعلاقة ما بين النظرية والواقع من خلال إضفاء غطاء نظري متسق لتوصيفات النماذج وكذلك الاعتماد على طرائق للتوصيف الديناميكي وجعل المعادلات تتفق مع المعطيات من خلال صياغة نماذج دقيقة وإجراء اختبارات متعددة لكشف كل مشاكل التوصيف (Misspecification) القياسية، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات (797, Gujarati, 2003). وسيتم في هذه الدراسة اعتماد كل من اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity)، واختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson)، فضلا عن اختبار سببية كرانجر (Granger Causality Test) على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

5-1: توصيف النموذج القياسي المستخدم في التقدير:

يتكون النموذج القياسي الأساسي من المتغيرات الاقتصادية متمثلة:

$$BD = f(OR)$$

إذ تشير المتغيرات، (BD) إلى موازنة الحكومة (فائض أو عجز) (كمتغير معتمد) مقياساً للاستدامة المالية في العراق، وهذا الفائض أو العجز يكون نتيجة الفارق ما بين الإيرادات والنفقات العامة، أما (OR) الإيرادات النفطية وهو المتغير المستقل. وسيتم تحويل واستبدال هذه المتغيرات لمعرفة تأثير كل منها على الآخر.

5-1-1: اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity):

تعرف الاستقرارية (Stationary) لبيانات السلاسل الزمنية، إن قيم المتغيرات المستخدمة في التقدير تتجه للعودة إلى قيمها المتوسطة وتتذبذب حولها ضمن مدى ثابت ومستقر نسبياً ولها تباين محدد (Variance Finite). كما يعبر عن الاستقرارية قياسياً أنها البيانات التي تمتلك الأخطاء العشوائية فيها وسط حسابي وتباين ثابت وتباين مشترك بينها وبين المتغيرات المقدره يساوي صفراً. ويعبر عنها إحصائياً أن العينة المقدره ذات تشتت منتظم.

بينما يعرف عدم الاستقرارية (Non-Stationary) للسلسلة الزمنية في تغير القيمة المتوسطة والتباين من مدة زمنية إلى أخرى أي أن السلسلة لها متوسطات مختلفة عند نقاط مختلفة خلال المدة الزمنية المستخدمة في التقدير، وتباينها يتزايد مع حجم العينة أي غير مستقر ولا يأخذ اتجاه معين وإن أخطاءها العشوائية تتراكم خلال الزمن، ومن ثم فإن الاتجاه العام للسلسلة يولد وجود ارتباط ذاتي قوي بين قيم نفس المتغير. وعلى هذا إذا كان الارتباط الذاتي منعدماً أو ضعيفاً (White Noise) فإن السلسلة تكون مستقرة ولها خلفية نظرية وتتبع علاقات تبادلية متناظرة وسوف تحقق النتائج المطلوبة نتيجة لتناقص أخطائها أو اتجاهها نحو الصفر كلما زادت فترات التخلف الزمني، بينما السلاسل غير المستقرة لا توجد فيها مثل هذه الشروط ومن ثم فإن أخطائها غير منتظمة تتجه نحو التزايد خلال الزمن (خلف، 2015، 74). إن من أفضل الطرق لتحقيق الاستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية هي اختبار (Augmented Dickey Fuller Test "ADF") الذي يسمح بمعالجة عالية الدقة لتصحيح الانحرافات في الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية عن طريق قياس الانحرافات فيها وإيجاد المعالجات لمشكلة الارتباط الذاتي Auto-Correlation بإدخال معاملات تخلف زمني إضافية للمتغيرات المستقلة ويأخذ هذا الاختبار ثلاثة أشكال (محمد، 2012، 210):



$$\Delta Y_1 = \alpha Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

$$\Delta Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_{2t} + \sum_{j=1}^p \gamma_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

تمثل المعادلة (1) الاختبار بدون الحد الثابت وبدون اتجاهات زمنية، في حين تتضمن المعادلة (2) الاختبار مع وجود الحد المطلق أو الثابت وبدون اتجاهات زمنية، بينما تشمل المعادلة (3) الاختبار بوجود الحد المطلق مع وجود الاتجاهات الزمنية. تم اختبار أعداد فترات التباطؤ الزمني (P) للتأكد من أن الأخطاء العشوائية هي غير مترابطة مع بعضها بعضاً، فمثلاً إذا أخذنا الفرق ($\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$) وتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد اختفت فإننا نكتفي بهذا الفرق أما إذا لم تختفِ فتلجأ إلى الفرق الثاني وهكذا (مسلم، 2012، 65).

2-1-5: اختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson):

إن التفسير الاقتصادي للتكامل المشترك (Co- integration) في بيانات السلاسل الزمنية يوضح وجود توازن مستقر في المدى الطويل بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر تأخذ اتجاهها مشتركاً واحداً (Unique) بحيث تؤدي التقلبات في أحدهما إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى، فإذا كانت خلاف ذلك، فإنها لن تتمكن من التحرك سوية وباتجاهات منتظمة خلال الزمن، ولهذا يجب تعديل وتصحيح اتجاهاتها قبل البدء بعملية التقدير. إذ يقوم اختبار (Co- integration) بتقليص الاختلافات والتباينات إلى حدودها الدنيا باتجاه تحقيق التوازن في المدى الطويل بحيث يمكن للمتغيرات المقدره أن تسير باتجاهات متقاربة معاً خلال الزمن والاختلافات بينهما تكون مستقرة. بشكل عام، أن اختبار العلاقة طويلة الأجل يتطلب اتباع خطوتين (Gujarati , 2011, 230):

- 1- تشخيص كون السلاسل مستقرة ولها درجة تكامل من الدرجة الأولى.
- 2- اختبار استقرارية الأخطاء العشوائية فإذا كانت البواقي مستقرة ولها درجة التكامل نفسها فإن ذلك يؤشر إلى أن حدود الخطأ العشوائي مستقر وتمثل ($I(0) \mu_t, \nu_t$) أي أن تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة الخطية بين المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر. فإذا كانت البواقي غير مستقرة (مشتته بشكل عشوائي) فهذا يدل على أن المتغيرات غير متكاملة وبذلك فإن إجراء الاختبارات التقديرية سيكون ذا نتائج متحيزة وزائفة. والطريقة الأكثر شيوعاً في قياس التكامل المشترك هو (J.J) (Johansen and Juselius) (1991) والذي يمتلك العديد من المزايا والخواص الإيجابية من أهمها (العلي، 2012، 66):
- 1- أنه يتمكن من اختبار أكثر من اتجاه للتكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة وفي كل معادلة مقدره.
- 2- يتمكن من إيجاد واكتشاف التحيز في المتغيرات العشوائية للعينات الصغيرة، كما هي الحال في الدراسة الحالية.
- 3- من السهل أن يكيف أو يوفق العلاقات الديناميكية أو الحركية بين متغيرات النموذج المقدر.
- 4- يكشف لنا عن أي المتغيرات الداخلة في الاختبار والتقدير هي خارج التوازن في المدى القصير ويسعى إلى أعادتها إلى نظام التوازن في المدى الطويل.
- 5- تعتمد هذه الطريقة على أكثر المؤشرات تطوراً لاختبار وتحديد اتجاهات التكامل المشترك بين المتغيرات وهما المقدر

الأعظم (LR)، و (λ_{max} Eigenvalue Maximum Trace and)، لقد طور (J.J) معاملات الحدود القصوى

لمؤشر الإمكان الأعظم (LR) للمعاملات ($\Gamma, \varepsilon, \alpha, \beta, \mu$) واستخدام مؤشرين هما (λ_{max} & trace) التي من خلالها يمكن تشخيص وجود اتجاهات التكامل المشترك من عدمها وللذين يحسبان مرة مع وبدون وجود الحد المطلق، ومرة أخرى مع وبدون اتجاهات للزمن (Restricted-Non-Intercept and Trends No Trends) بحسب الصيغة الآتية:



$$\lambda_{\max} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

$$\lambda_{\text{trace}} = -T \sum_{i=r+1}^P \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

إذ إن (T) هو حجم العينة أي عدد المشاهدات، ($\hat{\lambda}$) هي مقدرات (Eigenvalue) للمصفوفة (II) والتي تعرف على أنها الجذور المميزة التي تقيس البعد لمعاملات الانحدار التقديرية عن قيمها الحقيقية، إن وجود حالة التعدد الخطي لاتجاهات تكامل التناظر يكون مرادفا للجذور المميزة الصغيرة وذلك لأن (λ_i) الصغيرة سوف يقابلها تباين كبير جدا لمواجهة المقدرات. يقوم الأول باختبار فرضية العدم: إن السلسلة لا تحتوي على اتجاهات تكامل متناظرة ($H_0: r=0$) مقابل الفرضية البديلة والتي تنص على أنه على الأقل هناك اتجاه واحد لتكامل التناظر بين المتغيرات المقدره: ($H_1: r=1$). في حين يقوم الثاني باختبار هل إن اتجاهات تكامل التناظر بين متغيرات النموذج هي أقل أو أكثر أو مساوية لـ (r). يمكن الحصول على أفضل النتائج من هذين المؤشرين عن طريق إدخال فترات التباطؤ الزمني التي تعطينا أفضل النتائج. بعدها يتم الاختبار بخطوتين: الأول اختبار المدى (LR) بالنموذج المقيد، والثاني إجراء الاختبار بالنموذج غير المقيد باعتماد الصيغة الآتية:

$$-2\ln(Q) = T \sum r_i = 1 \ln\{(1 - \lambda^* i) \div (1 - \lambda_i)\}$$

إذ إن r هي إعداد متجهات تكامل التناظر، (λ^*) هي قيمة Eigenvalue المقدره من المعادلة المقيدة وغير المقيدة. ونستخدم مقياس χ^2 الإحصائي للحكم على وجود التكامل من عدمه، إذا زادت القيمة (χ^2) المحسوبة عن الجدولية بدرجات حرية (n-1) فسوف نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود اتجاه تكامل مشترك بمعنى وجود على الأقل اتجاه واحد للتكامل المشترك بين المتغيرات المقدره في النموذج (محمد، 2012، 290).

3-3-5: اختبار سببية كرانجر (Granger Causality Test):

إن علاقات التكامل المشترك لا تقدم لنا اتجاهات العلاقات السببية بين المتغيرات وأي من المتغيرات هو القائد (Leading) وأيهما التابع (Lagging)، وأي منهما ذات تأثيرات داخلية (endogenous) وأخرى خارجية (exogenous). أن معاملات الارتباط لا تعطي التفسير الاقتصادي لاتجاهات العلاقة كونها لا تدل دائما على تحديد اتجاه التأثير، لذا استخدم اختبار السببية لتحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات وقد يؤكد ذلك الحقيقة التي اعتمدها كرانجر بوصفها نهجا أساسياً في بيان السببية وهي أن الماضي والحاضر قد يولد المستقبل إلا أن المستقبل لا يولد الماضي. إن السببية كمفهوم فلسفي تعني أن خلفيات العلاقات السابقة بين المتغيرات الحالية تعود إلى جزين أحدهما يؤثر والآخر يسبب، ولهذا فإن القياسات الإحصائية والتطبيقية هي شرط ضروري ولكنه غير كافي لإنشاء العلاقة السببية بين المتغيرات.

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد قدرة أحد المتغيرات للتنبؤ (تسبب في) في متغير آخر، فلو افترضنا أن لدينا متغيرين X_t و Y_t يتأثر ويؤثر أحدهما بالآخر في درجات ورتب تخلف زمني متعددة، فأحد

المتغيرات هو الذي يسبب والآخر يستجيب وعندها ممكن أن تنشأ لدينا العلاقات السببية الآتية: (a) Y_t يسبب في X_t ، (b) X_t يسبب في Y_t (c) هناك اتجاه متبادل بين X_t و Y_t وأخيراً (d) كلا المتغيرين مستقلان عن بعضهما البعض، وبالتالي إيجاد عمليات ملائمة تسمح لنا بإجراء اختبارات إحصائية توضح وتكشف سبب واتجاه تأثير العلاقات الدالية بين المتغيرات. وتأخذ العلاقة السببية لـ (Granger)، (العلي، 2012، 70)



$$\Delta Y_t = \Phi_0 + \sum_{j=1}^r \Phi_{1j} \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^r \Phi_{2j} \Delta X_{t-j} + \mu_t$$

$$\Delta X_t = \eta_0 + \sum_{j=1}^s \eta_{1j} \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=0}^s \eta_{2i} \Delta X_{t-i} + \nu_t$$

فإنه سيكون لدينا أربعة احتمالات للعلاقة السببية:

- 1- القيمة المتخلفة لـ X ربما يكون ذات معنوية إحصائية تختلف عن الصفر، بينما القيمة المتخلفة لـ Y هو غير معنوي إحصائياً، فبهذه الحالة فإن اتجاه التأثير يكون من X_t إلى Y_t .
 - 2- القيمة المتخلفة لـ Y تكون ذات معنوية إحصائية بينما القيمة المتخلفة لـ X هي غير معنوية إحصائياً فبهذه الحالة فإن المتغير Y_t هو الذي يسبب X_t .
 - 3- كل من X_t و Y_t ذات معنوية إحصائية تختلف عن الصفر ففي هذه الحالة فإن كل منهما يسبب الآخر أي أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين.
 - 4- إن كل من X_t و Y_t غير معنوي إحصائياً، ففي هذه الحالة إن X_t مستقل عن Y_t .
- يتم استخدام اختبار (F) لمعرفة اتجاه السببية، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لـ (F) فإن ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة سببية وعكس ذلك لا توجد علاقة سببية (Gujarati, 2011, 270-274).

2-5: النتائج:

2-5-1: تحليل اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) (Test of Unit Root Stationarity):

وقد تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) لاختبار مدى استقرارية متغيرات النموذج وعلى النحو الآتي:

جدول (6) فحص استقرارية متغيرات النموذج باستخدام اختبار (ADF)

المستوى (Level)						السلسلة الزمنية
حد ثابت فقط		حد ثابت واتجاه زمني		بدون حد ثابت واتجاه زمني		
قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	المتغيرات
0.8891	-0.417418	0.3640	-2.409484	0.7401	0.219710	BD
1.0000	3.208562	0.9992	0.753660	0.9993	3.442472	OR
الفرق الأول (1 st)						السلسلة الزمنية
حد ثابت فقط		حد ثابت واتجاه زمني		بدون حد ثابت واتجاه زمني		
قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	قيمة Prob	القيمة المحسوبة	المتغيرات
0.0000	-8.582540	0.1836	-2.909745	0.0000	-8.499065	BD
0.0013	-4.690137	0.0203	-4.190087	0.0002	-4.252329	OR

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و 5) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8). تم استخدام اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) للكشف عن استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية، يتضح من الجدول (6) إن متغيرات السلاسل الزمنية (صافي الموازنة العامة والإيرادات النفطية) غير مستقرة في حالتها الأولية عند المستوى، وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تشير إلى أن البيانات غير مستقرة عند مستواها الأول وإن هناك جذر الوحدة لكافة المتغيرات المقدره سواء بوجود الاتجاه الزمني أو بدونه، وذلك لأنه قيم (t) المحسوبة اقل من القيم (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%). وعند أخذ الفروق الأولية للمتغيرات تتحول البيانات إلى حالة الاستقرار ومن ثم رفض فرضية العدم المتمثلة بعدم استقرارية المتغيرات في مستوياتها ويطلق عليها متكاملة من الدرجة الأولى (1)-I.



5-2-2: تحليل اختبار التكامل المشترك بأسلوب (Johnson):

بعد التحقق من الشرط الأول الذي يفترض تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستعمال اختبار (Johnson) الذي يعطينا قيمة (Trace) تحت فرضيتين، الأولى ($q = 0$) تنص على عدم وجود تكامل مشترك. والثانية ($q > 0$) التي تنص على وجود تكامل مشترك.

جدول (7) اختبارات جوهانسن للتكامل المشترك

Prob	Trace	القيمة الحرجة (5%)	فرضية العدم
0.0001	30.95700	15.49471	$q = 0$
0.0002	14.02594	3.841466	$q > 0$

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و5) ومن خلال اعتماد برنامج EViews (8).

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى (5%) وبذلك فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة على أنه يوجد على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين صافي الموازنة العامة والإيرادات النفطية، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات وهذا يساعدنا في اجراء اختبار السببية.

5-2-3: تحليل اختبار العلاقة السببية لكرانجر (Granger Causality Test):

يعد معرفة اتجاه التأثير من المقاييس والمؤشرات المهمة جداً لوضع السياسة الاقتصادية، لذا تم اجراء اختبار اتجاهات العلاقة السببية بين المتغيرات المقدره.

جدول (8) نتائج اختبار سببية كرانجر

Prob	قيمة (F) المحسوبة	اتجاه العلاقة السببية
0.0040	7.78689	BD ← OR
0.0404	3.89735	OR ← BD

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات جدول رقم (3 و5) ومن خلال اعتماد برنامج (EViews 8). يتضح من الجدول المذكور أنفاً أن هناك علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة، من خلال معنوية احصائية (F) وبلغت (7.78689) و(3.89735) من الإيرادات النفطية إلى صافي الموازنة ومن صافي الموازنة إلى الإيرادات النفطية وعلى الترتيب، وبالتباطؤ الزمني الثاني. وهذا يفسر الدور الذي تمارسه الإيرادات النفطية في تكوين وتطوير الموازنة العامة، فزيادة الإيرادات النفطية تؤدي إلى تحقيق فوائض مالية تعزز من استدامة القدرة المالية في العراق، وفي نفس الوقت تصب الفوائض المالية في الموازنة العامة في مصلحة الإيرادات النفطية، عن طريق تخصيص جزء من تلك الفوائض للاستثمار في القطاع النفطي وهذا من خلال اعادة تأهيل منشآت القطاع النفطي الاستخراجية والتصديرية، ومن ثم الارتقاء بالإنتاج والتصدير بما يتناسب مع مستويات الاحتياطيات المثبتة.

6- النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

1- تشير مؤشرات الاستدامة المالية والمتمثلة بمؤشر نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفجوة الضريبية ومؤشر العجز الأولي إلى عدم استدامة الوضع المالي في العراق. وذلك بسبب الدين العام الداخلي الذي يشكل تهديداً مستقبلياً للسياسة المالية وما يحمله من فوائد تمثل أحد الضغوط على الموازنة العامة. فضلاً عن انخفاض الإيرادات الضريبية ووجود اتجاه تصاعدياً في عجز الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات العامة ولاسيما التشغيلية مما أضعف من إمكانيات زيادة مخصصات الإنفاق الاستثماري.

2- ظلت الإيرادات المالية المتأتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام تتبوء المقام الأول في سلم الإيرادات العامة للدولة للمدة (1990-2013) ومن المتوقع استمرار بقاء الإيرادات النفطية التي تحكمها اشتراطات الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية في موقع الصدارة والتأثير في استدامة الوضع المالي.

3- بينت نتائج اختبارات الاستقرارية احتواء السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على جذر الوحدة وهي غير مستقرة في المستوى العام، طبقاً لاختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، واصبحت مستقرة بعد استخدام المعالجات الرياضية للوصول إلى سلسلة مستقرة من خلال أخذ الفرق الأول للوغارتم الطبيعي للسلسلة.



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للفترة [1990-2013]

4- تشير طريقة (Johnson) إلى وجود على الأقل اتجاه واحد من التكامل المشترك بين صافي الموازنة العامة والإيرادات النفطية، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة.
5- أظهر التحليل القياسي وجود علاقة سببية باتجاهين بين الإيرادات النفطية وصافي الموازنة العامة (كمؤشر للاستدامة المالية)، من الإيرادات النفطية إلى صافي الموازنة ومن صافي الموازنة إلى الإيرادات النفطية وعلى الترتيب، وبالتباطؤ الزمني الثاني.

ثانياً: التوصيات أو المقترحات:

1- العمل على تنمية القطاع النفطي باعتبار إن إيرادات النفط تمثل الجزء الأكبر في تكوين الإيرادات العامة، وذلك من خلال معالجة ما يحد من عملية تنمية وتطوير هذا القطاع من إشكالات سواء اكانت تشريعية تتعلق بقاتون النفط والغاز أو فنية تلك التي تتصل بمدى امكانية رفع الطاقات الإنتاجية والتصديرية واستكشاف وتطوير الحقول النفطية، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية نحو تاهيل هذا القطاع من تدريب ملاكاته ونقل وتوطين التقنيات الحديثة الخاصة بهذا القطاع.

2- البحث عن مصادر أخرى لتمويل الإيرادات العامة بسبب إن الإيرادات المتأتية من صادرات النفط الخام مرتبطة أو عرضة للتغيرات التي تطرأ على الأسواق الدولية مما يجعل إيراداتها متذبذبة وغير مستقرة وهذا ينعكس بشكل سلبي على نفقاتها لهذا بات من الضروري على العراق أن يركز في إيراداته على المصادر التي تتسم بالثبات والاستقرار النسبي وذلك لضمان استقرار النفقات الحكومية كتفعيل الإيرادات الضريبية من خلال اصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية وتحسين طرائق تحصيل وجباية الضرائب وامكانية فرض اوعية ضريبية جديدة وتفعيل التعرفة الكمركية.

3- ترشيد النفقات العامة عبر برنامج حكومي يقيد من الانفاق الغير الضروري ومعالجة الخلل في الهيكل الاتفاقي للموازنة، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من اثر في تنوع القاعدة الإنتاجية والذي سينعكس بدوره بصورة ايجابية على مصادر تمويل الموازنة.

4- العمل على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي من خلال تغيير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي مما يضمن تنوع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية الأخرى.

5- لا بد من التوجه الجاد من السلطتين التشريعية والتنفيذية لإعادة هيكلة الموازنة من خلال اعتماد نظام موازنة عامة للدولة مبني على اساس البرامج والمشاريع (موازنة البرامج والأداء) الامر الذي سيوفر أداة لتقييم الاداء الحكومي ويربط بين مدخلات الموازنة العامة من التخصيصات ومخرجاتها من البرامج والمشروعات، وضمان الاستخدام الامثل للموارد للمتاحة وعدم الهدر والتبذير.

6- من الأفضل تحديد وتحليل المخاطر التي تهدد الاستدامة المالية من خلال ضم مجموعة أخرى من المؤشرات كمؤشر خدمة الدين نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الفوائد نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الدين الخارجي نسبة إلى الصادرات، فضلاً عن إجراء الدراسات المقارنة مع الدول المتقدمة.

7- المصادر:

- 1- البغدادي، 2012، مروة فتحي السيد، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.
- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية، 2002، 2004، 2006، 2008، 2011، 2012، 2013، <http://www.cbi.iq>.
- 3- جليدان، سعود بن هاشم، 2013، الاستدامة المالية للاقتصاديات العالمية، <http://www.aleqt.com>.
- 4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الأثماني، الجهاز المركزي للإحصاء والأبحاث، المجاميع الاحصائية للسنوات (1990-2013).
- 5- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للسنوات (1990-2013).
- 6- خلف، عمار حمد، 2015، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام البرنامج (Eviews)، ط1، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد-شارع المتنبي، العراق.
- 7- سليمان، عمرو محمد محمود، 2012، إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية.



تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة [1990-2013]

- 8- سماقه بي، ايوب انور حمد، وباداوه بي، سردار عثمان، 2015، تحليل الاستدامة المالية في إقليم كردستان العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 7، العدد 13، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 77-92.
- 9- الطائي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهند عزيز محمد، 2015، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 10- العلي، مسلم قاسم حسن، 2012، طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص وأثرهما في النمو الاقتصادي لعينة من الدول الآسيوية - دراسة قياسية- للفترة (1980-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- 11- القرشي، مدحت كاظم، 2001، الاقتصاد الصناعي، ط1، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- 12- محمد، شيخي، 2012، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 13- منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" www.oapecorg.org/ar/Home
- 14- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، 2009، سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق.
- 15- Gujarati, D., N., 2003, Basic Econometrics, The Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA.
- 16- Gujarati, D., N., 2011, Econometrics By Example, The Mc Graw-Hill Companies , Inc. , New York ,USA.



**The relationship between oil revenues and financial sustainability in the Iraq
analysis for the period (1990-2013)**

Abstract:

This study aimed to analyze and measure the relationship between oil revenues and financial sustainability in Iraq, the study used the stylistic approach inductive and deductive approach. Accompanied by the use of quantitative and analytical style, which was based on two variables oil revenues and net general budget on annual data covered the period (1990-2013). Among the most important findings of the study contain the time-series variables study on the root of the unit and is not stable in the general level, and become stable after the use of mathematical processors to gain access to a stable by taking the first difference of natural logarithm of the series. The way (Johnson) to a long-term relationship between oil revenues and net general budget, and causality test results showed the presence of two-way causal relationship between oil revenues and net general budget (as an indicator of financial sustainability).

Key word: oil revenues, financial sustainability, general budget